كلية التجارة
قسم الاقتصاد

البعد الاقتصادي للإعفاءات الضريبية
بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ على سوق الأوراق المالية بمصر
(دراسة مقارنة)

The Economic Aspect for the Tax Exemptions by Law Number. 91/2005 on Egypt stock Market
A compared study

رسالة للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

مقدمة من الباحثة

صفاء محمد محمد الطنطاوى

تحت إشراف

أ.د/ عبير فرحات على
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد
كلية التجارة – جامعة عين شمس

د/ وائل فوزي عبد الباسط
مدرس الاقتصاد
كلية التجارة – جامعة عين شمس

٢٠١٤

أسم الباحثة : صفاء محمد محمد الطنطاوى

رسالة بعنوان: البعد الاقتصادي للإعفاءات الضريبية بالقانون رقم ٩١لسنة٢٠٠٥ على سوق الأوراق المالية بمصر(دراسة مقارنة)

الدرجة العلمية : ماجستير في الاقتصاد

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

أ. د/ عبير فرحات على أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد بالكلية (رئيساً ومشرفاً)

أ. د م/ تامر عبد المنعم راضى أستاذ الاقتصاد م بالكلية (عضواً)

أ. د م/ ناصر جلال حسنين أستاذ الاقتصاد م بأكاديمية الثقافة والعلوم (عضواً)

تاريخ البحث / / ٢٠٠ **تاريخ المناقشة / / ٢٠٠**

الدراسات العليا

ختم الإجازة **أجيزت الرسالة بتاريخ / /**

موافقة مجلس الكلية **موافقة مجلس الجامعة**

/ / / /

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الرَّحْمَنُ * عَلَّمَ الْقُرْآنَ * خَلَقَ الإِنْسَانَ * عَلَّمَهُ
الْبَيَانَ* الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ * وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ
يَسْجُدَانِ * وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾

صدق الله العظيم

سورة الرحمن الآية (١- ٧)

شكر وتقدير

﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ ﴾

أحمد الله سبحانه وتعالى وأصلى وأسلم على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، الحمد لله الذي منحني الصبر والمثابرة وأعانني على إعداد وإتمام هذه الرسالة ولا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى :

الأستاذة الدكتورة الفاضلة عبير فرحات على وذلك على جهدها الكبير والمتميز في إتمام هذه الرسالة وتقديم يد العون لي في كل وقت رغم أعبائها الكثيرة لقد أعادت لي ثقتي بأن العلم هو طريق الوصول إلى القمة فشكراً لها .

وأتقدم بالشكر والعرفان إلى المشرف المشارك **الدكتور وائل فوزي عبد الباسط** لما بذله معي من جهد في إتمام هذه الرسالة وتقديم يد العون لي في كل وقت **فشكرا له**

وأتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور **تامر عبد المنعم راضى وذلك على جهده ووقته الثمين الذي خصصه لمناقشة هذه الرسالة رغم أعبائه الكثيرة وتقديم يد العون لي فشكرا له**

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور **ناصر جلال حسنين وذلك على جهده ووقته الثمين الذي خصصه لمناقشة هذه الرسالة رغم أعبائه الكثيرة وتقديم يد العون لي فشكرا له.**

كما أتوجه بالشكر والتقدير والعرفان إلى كل إنسان مد يد العون لي في إنتاج- هذه الرسالة.

الإهداء

إلى أمي رمز العطاء والحنان ....

وإلي أبي العزيز.....

أخواتي الأحباء .....

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة الدراسة	١
الفصل الأول: ماهية سياسة الإعفاءات الضريبية.	٧
المبحث الأول: أشكال وأهداف سياسة الإعفاءات الضريبية.	٩
المبحث الثاني: البيئة المناسبة والملائمة لنجاح سياسة الإعفاءات الضريبية.	٢٢
المبحث الثالث: أشكال سياسة الإعفاءات الضريبية الواردة في القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.	٣٠
الفصل الثاني: آثر السياسة الضريبية على سوق الأوراق المالية في تركيا وشيلي.	٤٥
المبحث الأول: النظام الضريبي في تركيا وأثره على سوق الأوراق المالية.	٤٧
المبحث الثاني: النظام الضريبي في شيلي وأثره على سوق الأوراق المالية.	٧١
الفصل الثالث: الآثار الاقتصادية لسياسة الإعفاءات الضريبية بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ على سوق الأوراق المالية في مصر.	٨٠
المبحث الأول: سوق الأوراق المالية في مصر وأهميتها.	٨٢
المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية لسياسة الإعفاءات الضريبية بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ على سوق الأوراق المالية في مصر.	١٠٦
المبحث الثالث: الدروس المستفادة من تجربتي تركيا وشيلي في مجال السياسة الضريبية على سوق الأوراق المالية.	١٣٠
النتائج والتوصيات	١٤٦
قائمة المراجع	١٥١
ملخص الدراسة	١٥٧

فهرس الجداول

الجداول	رقم الصفحة
الجدول رقم (١): تطور فجوة الموارد المحلية من الناتج المحلى الإجمالي من الفتـــرة ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٢.	٢
الجدول (٢): مقدار خفض الشريحة الضريبية في القانون ٩١ لســـنة ٢٠٠٥ مقارنـــة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته .	٣٤
الجدول (٣): تطور الحصيلة الإجمالية للضرائب فى مصر خـــلال الفتـــرة(٢٠٠٢-٢٠١٢)	٣٩
جدول(٤): توزيع عبء الضريبة فى بعض الدول النامية و المتقدمة	٤١
جدول (٥): الوزن النسبى لأنواع الضرائب فى مصر.	٤٢
جدول(٦): تطور الناتج المحلى الإجمالي لتركيا خلال الفترة من (٢٠٠٤- ٢٠١٢)	٥٠
جدول (٧): مؤشرات الحجم (رسمـــلة البورصة أو القيمة السوقية للأسهم Market Capitalization وعدد الشركات المدرجة في البورصة) للفتـــرة (٢٠٠٢ -٢٠١٢) فى تركيا.	٦٧
جدول (٨): تطور مؤشرات سوق التداول في تركيا خلال الفترة (٢٠٠٢ -٢٠١٢).	٦٨
جدول (٩): أداء بورصة تركيا المؤشر العام xu100 من (٢٠٠٢ حتى ٢٠١٢)	٧٠
جدول(١٠): تطور الناتج المحلى الإجمالي لشيلى خلال الفترة من (٢٠٠٤- ٢٠١٢)	٧٣
جدول (١١): رسمـــلة البورصة أو القيمة السوقية للأسهم Market Capitalization إلـــى الناتج المحلى الإجمالي % للفترة (٢٠٠٢ -٢٠١٢) في شيلي.	٧٦
جدول (١٢): تطور معدل الدوران Turnover Ratio في شـــيلي خـــلال الفتـــرة (٢٠٠٢ -٢٠١٢).	٧٦
الجدول (١٣): أداء بورصة شيلي المؤشر العام IGPA من (٢٠٠٢ حتى ٢٠١٢).	٧٧
جدول (١٤): مؤشرات الحجم (رسمـــلة البورصة أو القيمة السوقية للأسهم Market Capitalization وعدد الشركات المدرجة في البورصة) في مصر للفترة (٢٠٠٢ - ٢٠١٢).	١٠٩

الجداول	رقم الصفحة
جدول (١٥): تطور مؤشرات سوق التداول في مصر خلال الفترة (٢٠٠٢ -٢٠١٢).	١١١
جدول (١٦): تطور تغير قيمة مؤشر CASE 30 منذ أول يناير ٢٠٠٢ حتى ٢٠١٢.	١١٣
جدول (١٧): مذكرات التفاهم التي وقعتها البورصة المصرية مع البورصات العربية والعالمية.	١١٨
الجدول (١٨): تطور أعداد المستثمرين الجدد الأجانب والعرب المسجلين في السوق المصرى خلال الفترة من (٢٠٠٦-٢٠١٢).	١١٩
جدول (١٩): تطور معاملات الأجانب من بيع وشراء في سوق التداول المصري بالجنيه المصري خلال الفترة من (٢٠٠٦ – ٢٠١٢).	١٢٠
جدول (٢٠): معاملات الأجانب من بيع وشراء في سوق التداول المصري بالدولار خلال الفترة من (٢٠٠٦ – ٢٠١٢).	١٢١
جدول (٢١): تطور تعاملات المستثمر الأجنبي والعربي إلى قيمة إجمالي التداول بالبورصة المصرية خلال الفترة من (٢٠٠٢ – ٢٠١٢).	١٢١
جدول (٢٢): شهادات الإيداع الدولية المُصدرة من طرف الشركات المصرية حتى يناير سنة ٢٠١٢.	١٢٣
جدول (٢٣): تطور صافي تدفق الاستثمار الدولي إلى مصر خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ حتى ٢٠١١/٢٠١٢	١٢٥
جدول (٢٤): السياسة الضريبية في كلٍ من تركيا وشيلي ومصر على سوق الأوراق المالية.	١٣٢
جدول (٢٥): رسملة البورصة أو القيمة السوقية للأسهم Market Capitalization إلى الناتج المحلى الإجمالي % للفترة (٢٠٠٢ -٢٠١٢) في كلٍ من تركيا وشيلي ومصر.	١٣٤
جدول (٢٦): تطور معدل الدوران Turnover Ratio خلال الفترة (٢٠٠٢ -٢٠١٢) في كلٍ من تركيا وشيلي ومصر.	١٣٥
جدول (٢٧): تطور أداء مؤشر البورصة خلال الفترة (٢٠٠٢—٢٠١٢) في كلٍ من تركيا وشيلي ومصر.	١٣٦

فهرس الأشكال

الأشكال	رقم الصفحة
الشكل (١): آلية سير سياسة الإعفاء الضريبي على المدى الطويل.	١٨

مقدمة:

لم يعد فرض الضرائب مجرد وسيلة للجباية بقدر ما هو تأكيد لمعنى الدولة الحديثة، وحدود سلطانها وحقوق الأفراد وبالتالى لابد وأن تخضع للمبادئ الأساسية والمستقرة فى المالية العامة ، وفى كثير من الأحوال أدت المبالغة فى فرض الأعباء العامة إلى عكس المراد وذلك بانخفاض الحصيلة وهروب الأموال وكساد الأحوال[1] .

لقد اتسم النظام الضريبى المصرى لعقود طويلة بسلسة من العيوب التى أثرت بطريقة سلبية على أدائه .

من أهم هذه العيوب :

عدم كفاءة نظام الإعفاءات الضريبية ، ارتفاع سعر الضريبة،عدم عدالة هذه الإعفاءات التى أسفرت عن وجود أسعار ضريبية فعلية تميزية سواء بين القطاعات المختلفة أو داخل القطاع الواحد و خسارة خزينة الدولة لجزء من إيرادها دون تحقيق الأهداف المرجوة، لقد دفع ذلك الدولة إلى إصدار قانون جديد على الدخل هو القانون رقم ٩١لسنة ٢٠٠٥ولقد تم بمقتضى هذا القانون إلغاء العديد من الإعفاءات الضريبية التى كانت واردة فى القانون السابق على الدخل رقم ٥٧لسنة١٩٨١وتعديلاته المختلفة وأيضا الإعفاءات الصادرة فى قانون حوافز وضمانات الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ولقد تم استحداث إعفاءات جديدة لم يكن لها وجود، وذلك لتشجيع الاستثمار المحلى وجذب الاستثمار الأجنبي ، ويتميز القانون رقم ٩١ لسنة٢٠٠٥ بفلسفة جديدة ومختلفة عن القانون السابق رقم٥٧ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته.

---

[1] حازم الببلاوى : دور الدولة فى الإقتصاد ،دار الشروق، ١٩٩٩، القاهرة ،ص ٨٢

مشكلة البحث

أصبح موضوع أسواق الأوراق المالية يحظى باهتمام بالغ في الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء وذلك لما تقوم به هذه الأسواق من دور هام في حشد المدخرات الوطنية وتوجيهها في قنوات استثمارية تعمل على دعم الاقتصاد القومي وتزيد من معدلات الرفاهية لأفراده ، أن الظروف الحالية التى يشهدها الاقتصاد المصرى تؤكد أهمية تدفق الاستثمارات المحلية و الأجنبية حيث بلغت تقديرات الادخار المحلى ١٠%وبلغت فجوة الموارد المحلية (- ٦,٧) % عام ٢٠١٢

الجدول (١) : تطور فجوة الموارد المحلية من الناتج المحلى الإجمالى من الفترة ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٢

السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
معدل الادخار المحلى %	١٥,٦	١٥,٨	١٥,٩	١٦,٨	١٢,٦	١٤,٣	١٣,٠	٩,١	١٠,٠
معدل الاستثمار المحلى%	١٦,٩	١٨	١٨,٧	٢٢,٤	١٩,٢	١٩,٥	١٧,١	١٦,٧	١٦,٧
فجوة الموارد المحلية%	-١,٣	-٣,٢	-٣,٢	-٥,٦	-٦,٦	-٥,٢	-٤,١	-٧,٦	-٦,٧

المصدر : البنك المركزى المصرى ، تقارير لسنوات مختلفة .

وتظل معدلات الادخار والاستثمار دون المستوى المنشود وبالتالى تظهر أهمية العمل على زيادة الادخار المحلى والأجنبي لتنمية المجتمع من خلال زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية ورفع مستوى معيشة الأفراد وخاصة فى ظل الازمة المالية التى تعصف بمصروشبح الركود الذى يطل على مصر، وتشجيعا من المشرع المصرى للاستثمار فى أسواق الأوراق المالية فقد فرض إعفاءات على أرباح التعاملات فى سوق الأوراق المالية فى قانون الضرائب رقم ٩١لسنة ٢٠٠٥ ويتميز القانون رقم ٩١ لسنة٢٠٠٥ بفلسفة جديدة

فلسفة القانون رقم٩١ لسنة ٢٠٠٥ :

تعتمد فلسفة القانون **رقم٩١ لسنة ٢٠٠٥**على تغيير توجه وإدارة السياسة المالية من تجميع أكبر قدر من الفائض الاقتصادي لدى المجتمع في الخزانة العامة والتي تتولى إعادة

توزيعه، إلى ترك الجانب الأكبر من هذا الفائض ليدار بواسطة المجتمع وإعادة توظيفه بين الاستهلاك والاستثمار والادخار، وهو ما يؤدى بدوره إلى تحقيق كفاءة أكبر في استخدام الموارد، وبالتالي زيادة فرص تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة ومستدامة، وذلك انطلاقاً من كون الحصيلة الضريبية هي بالأساس متغير تابع للنمو الاقتصادي، وبالتالي فإن الزيادة في حجم النشاط الاقتصادي ستعود بالإيجاب على الاقتصاد القومي عموماً، وموارد الدولة على وجه الخصوص ولكن من منظور تنموي واقتصادي أوسع يشارك فيه المجتمع مع الدولة في إدارة عجلة التنمية، ودفع معدلات النمو إلى الأمام.[1]

ولقد تبلورت تلك الفلسفة في العديد من النقاط والتي من أهمها ما يلي:

١- **الثقة في الممول،** إذ يعمد القانون إلى إعادة الثقة بين الممول والمصلحة، بحيث يثق الممول في أن المصلحة ستعامله بعدالة واحترام، وتثق المصلحة بأن الممول سيكون أميناً في الإعلان عن دخله الحقيقي، لذلك سيتم اعتبار الإقرار الضريبي المقدم من الممول هو أساس ربط الضريبة، مع عدم جواز إهدار الدفاتر دون سبب جوهري، مقابل ذلك سوف يتم الأخذ بنظام الفحص بالعينة وتغليظ عقوبة التهرب الضريبي، وذلك حفاظاً على حقوق الدولة والمجتمع.

٢- **البساطة والسهولة،** إذ يقدم القانون الجديد آليات وأطر ومفاهيم أكثر يسراً من تلك التي كان معمولاً بها في ظل القانون السابق، وهو ما يساعد على فهمه والإلمام به وتطبيقه. ومن ثم أتى القانون الجديد بصياغات واضحة وجيدة التعريف وسهلة الفهم، كلما أمكن ذلك، بالإضافة إلى ما سيترتب على تطبيق القانون الجديد من تيسير للإجراءات وتطوير حقيقي في الإدارة الضريبية.

٣- **تغير فلسفة الإعفاءات الضريبية** التي ينطوي عليها القانون وذلك من أجل المساهمة في عملية التنمية والإصلاح الاقتصادي من خلال العمل على زيادة الفائض الاقتصادي، ليدار بواسطة المجتمع بدلا من تولى الدولة لأدارته كما كان يحدث في الماضي ، فقديما كان يُنظر للإعفاءات الضريبية على أنها كانت تؤثر سلباً على حصيلة الدولة، أما في ظل

---

[1] عبد الله الصعيدي: الضرائب والتنمية: موسوعة القانون الجديد للضرائب على الدخل، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٦، ص٥٠٢.

القانون الجديد فإن الإعفاءات الضريبية تُعد وسيلة إيجابية لزيادة الحصيلة الضريبية من خلال تأثيرها المتوقع على زيادة معدل النمو الاقتصادي، وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤدى إلى زيادة الدخول مما يترتب عليه في النهاية زيادة الإيرادات الضريبية، وحتى يكون تقييم الإعفاءات الضريبية في قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ على أرباح التعاملات في سوق الأوراق المالية صحيحاً، فلا بد من مقارنته مع الأنظمة الضريبية في بعض دول أسواق الأوراق المالية الناشئة التي تفرض ضرائب على أرباح التعاملات في أسواق الأوراق المالية، ولقد تم اختيار تركيا وشيلي لأن الاقتصاد التركي والشيلي مر بفترات عصيبة مثل الاقتصاد المصري، واستطاعت تركيا وشيلي في فترة قصيرة أن تعبر باقتصادها كل الأزمات وتصبح من الدول الواعدة، ومن هنا تظهر أهمية البحث في إبراز الكيفية التي تحقق بها الإعفاءات الضريبية، في قانون الضرائب الجديد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، أهدافها المرجوة على تنمية سوق الأوراق المالية (البورصة) في مصر.

ومن هنا تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية:

١- ما هي الآثار الإيجابية لسياسة الإعفاءات الضريبية بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ على تنمية سوق الأوراق المالية بمصر؟

٢- هل يمكن أن تعمل سياسة الإعفاءات الضريبية في القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ على المساهمة في نمو وجذب الاستثمارات الأجنبية لسوق الأوراق المالية بمصر؟

٣- هل هناك إمكانية أن تفرض مصر ضرائب على أرباح التعامل في سوق الأوراق المالية أسوةً بتركيا وشيلي فى المستقبل؟

أهداف الدراسة :

تستهدف هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

الهدف الأول:

دراسة الآثار المتوقعة لسياسة الإعفاءات الضريبية في القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ على سوق الأوراق المالية بمصروعلى زيادة ونمو الاستثمار الأجنبي في سوق الأوراق المالية.

الهدف الثانى:

دراسة أثر السياسة الضريبية المتبعة في كلٍ من تركيا وشيلي على سوق الأوراق المالية.

الهدف الثالث:

التوصل إلى مدى إمكانية أن تفرض مصر ضرائب على ناتج التعامل في سوق الأوراق المالية أسوةً بتركيا وشيلي فى المستقبل.

فروض الدراسة:

تُبنى الدراسة على الفروض التالية:

الفرض الأول:

تؤثر سياسة الإعفاءات الضريبية بالقانون رقم ٩١لسنة ٢٠٠٥على سوق الأوراق المالية تأثيراً إيجابياً، وتعمل على زيادة الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إليه.

الفرض الثانى:

تؤثر السياسة الضريبية المتبعة في كلٍ من تركيا وشيلي على سوق الأوراق المالية تأثيراً إيجابياً.

الفرض الثالث:

هناك إمكانية أن يتم فرض ضرائب على ناتج التعامل في سوق الأوراق المالية المصرية في المستقبل أسوةً بتركيا وشيلي.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على استخدام المناهج التالية:

١- المنهج التحليلي:

حيث تستند الدراسة على الأسلوب التحليلي في استعراض المشكلة والكيفية التي تؤثر بها سياسات الإعفاءات الضريبية، في القانون رقم ٩١لسنة٢٠٠٥، على سوق الأوراق المالية بمصر.

٢- المنهج المقارن:

بينما الأسلوب المقارن يعمل على استعراض المشكلة والدراسة من ناحية التعرف على أسباب وطبيعة السياسات المالية في كلٍ من تركيا وشيلي ومصرعلى سوق